



عبد النبي الشعلة

وقفة

القطاع الخاص والانتعاش الاقتصادي المرتقب

برامج إنعاشية للاقتصاد وضخ المزيد من السيولة وإرساء مشاريع جديدة على القطاع الخاص، وهذا بدوره سيعتمد على بقاء أسعار النفط على معدلاتها المرتفعة. كافة المؤشرات تؤكد أيضاً ان القطاع الخاص في دول المجلس سيظل عاجزاً أو متردداً ومتخوفاً من اقتحام مبادرات ومخاطر جديدة في العام القادم وما بعده ولن يكون له دور أو فضل يذكر في عملية التحريك والنمو الاقتصادي المرتقب لأنه سيقى، كما كان، تابعاً وريفاً لمبادرات الحكومات ومعتمد عليها. فإلى جانب ما يعانيه من تبعات وترسبات الركود والأزمة المالية العالمية فإنه يعاني أيضاً من عيب وخل هيكلية يتمثل في كونه يعمل نظرياً تحت لواء النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر لكنه عملياً يعمل في ظل نظام اقتصادي تقوده الدولة وتسيطر عليه وتتحكم في مساراته، معتمدة في ذلك، وفي الوقت الراهن بالذات على عنصر أساسي واحد وهو ارتفاع الطلب على النفط وبقاء أسعاره على معدلاتها المرتفعة وليس على حيوية ومساهمات القطاع الخاص.

رغم هذا الواقع فإن اقتصاد المنطقة سينطلق مع بداية العام القادم من قاعدة قوية، ويتوقع صندوق النقد الدولي ان تحقق دول المجلس فوائض في ميزانياتها بنهاية العام، كما إن معدل النمو فيها سيرتفع إلى 5.9% في عام 2011 نتيجة لسلة من المحفزات الاقتصادية والبرامج الإنعاشية ومشاريع البنية الأساسية وغيرها التي تنوي حكومات المنطقة إرسائها خلال العام القادم حسب الخطط والميزانيات المقررة بالفعل، ودون أي مساهمة تذكر من القطاع الخاص. فالحكومات في دول المجلس ومشاريعها

كان العام الماضي 2009 عاماً قاسياً بالنسبة للاقتصاد العالمي بشكل عام. ومع انه كان أقل قسوة بالنسبة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وبالنسبة للقطاع الخاص فيها، الا ان التراجع الاقتصادي طال المنطقة دون شك، وعانت الحكومات انخفاضاً ملحوظاً في مداخيلها وسجلت ميزانياتها عجزات واضحة وتراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.4% في ذلك العام، كما انخفض في ذلك العام حجم وقيمة المناقصات والمشاريع التي أرستها الحكومات على القطاع الخاص.

وتكبد القطاع الخاص في دول المجلس نتيجة لذلك الوضع خسائر كبيرة وأصبح مثقل بالديون وتآكلت أصوله وموجوداته وازداد العرض مقارنة بالطلب في السوق العقاري وأصبح الحصول على التمويل صعباً وعسيراً أو ارتفعت كلفته إن وجد.

وقد شهد هذا العام 2010، الذي نعيش الآن أيامه الأخيرة، مرحلة التقاط الأنفاس والتعافي إلى حد ما، وارتفعت فيها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون إلى 4.5% حسب تقارير صندوق النقد الدولي. كان ذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط وحجم السيولة التي ضختها حكومات دول المجلس في الأسواق والتي أرسدت من خلالها مشاريع ومقاولات للقطاع الخاص.

إن كافة المؤشرات تؤكد أن العام القادم، الذي سيحل علينا بعد أيام قلائل، سيشهد مرحلة استعادة الثقة والعودة التدريجية إلى وتأثر ومعدلات النمو المعهودة أو المتوخاة، إن ذلك سيتم دون شك عن طريق خطوات وبيادرات ستتبنها الحكومات وتقوم من خلالها بتنفيذ

ستبقى المحرك الحقيقي للاقتصاد في المنطقة خلال العام.

هذا لا يعني بأن سفينة الاقتصاد للمنطقة ستبحر بسلام وأمان خلال العام القادم. فالتحديات لا تزال ماثلة. وعبء النمو الاقتصادي ملقى على كاهل حكومات المنطقة وحدها، ولا ضمان من عدم تدخل وعرقلة المؤثرات الخارجية، ثم ان برامج الإنعاش الحكومي، إذا ما تركت لوحدها، فإن لها سلبيات عديدة، فهذه البرامج تؤدي عادة للتضخم وبالأخص في منطقتنا على ضوء ارتباط عملات دول المجلس بالدولار الأميركي وتراجع سعر الدولار على اثر قيام مجلس الاحتياط الاتحادي الأميركي بضخ المزيد من هذه العملة نقداً في الأسواق، إلى جانب توقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العام القادم.

من ناحية أخرى فإن الثابت والمعروف أنه على المدى البعيد لا مناص من دور فاعل ورائد ومؤثر للقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته، والا فإن برامج الإنعاش الحكومي ستتحول إلى نوع من المسكنات والمهدئات التي لا تشفي الداء وقد يدمن عليها الجسم الاقتصادي.

انظرنا إلى الاقتصاد الياباني، انه الآن في مأزق ومعدلات نموه في انخفاض مستمر، وتراجعت اليابان اقتصادياً إلى خلف الصين. الاقتصاد الياباني يعاني من التضخم وسعر البين مرتفع، وقد أفلت المعجزة اليابانية وفقدت بريقها ولمعانها، والسبب الرئيسي هو أن الحكومة في اليابان كانت ولا زالت تقود الاقتصاد، وإن القطاع الخاص فيها اصغر واضعف من القطاع العام وان نمو الاقتصاد فيها

كان معتمداً على دعم الحكومة وبرامجها الإنعاشية. وفي المقابل انظروا إلى الاقتصاد الهندي وكيف استطاع ان يقاوم صدمات الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وان يعبرها بخسائر محدودة وان يستمر في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وينتهي لتخطي الاقتصاد الصيني، والسبب هو أن الاقتصاد الهندي يقوده ويحركه 45 مليون رجل أعمال من مختلف الدرجات والمواقع يمثلون القطاع الخاص، وذلك على الرغم من المعوقات والمشكلات التي تقف السياسات الحكومية في الهند ورائها. إن تحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي واستمراره في دول مجلس التعاون سيعتمد أيضاً وفي المدى البعيد على دور القطاع الخاص ومساهماته. وفي ضوء ذلك فإن الحكومات بدول المجلس مطالبة الآن بتبني خطط وبرامج تهدف إلى تحريك الاقتصاد على مسارين متوازبين في وقت واحد، المسار الحكومي ومسار القطاع الخاص، والانتقال تدريجياً من اقتصاد تقوده الدولة إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص، مما يستوجب في البداية استمرار الحكومات في دعم القطاع الخاص وضخ المزيد من السيولة وتوجيهها في الأساس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ مشاريع مشتركة مع شركات القطاع الخاص الكبرى، مع تأكيد أن تحقيق النمو والانتعاش المنشودين يتطلب في نهاية المطاف تسليم زمام الدفة الاقتصادية للقطاع الخاص وإفساح المجال له وتسهيّل حصوله على التمويل وتشجيعه وإعطائه المزيد من الحرية والمرونة وإشراكه في اتخاذ القرار وإلغاء القيود المكبلة وتقليص الإجراءات المعرّقة.

الإعلام ترحب بالخبرات البحرينية للعمل كموظف متعاون



مبنى هيئة شؤون الإعلام

المنامة - بنا: أكد مدير إدارة الأخبار في هيئة شؤون الإعلام محمد القوتي أنه انطلاقاً من السياسة الإعلامية الطموحة التي تنتهجها هيئة شؤون الإعلام في إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية وإخبارية متميزة وذات جودة عالية لترغب في الوقت ذاته في استقطاب الطاقات البشرية الوطنية والكوادر والخبرات الإعلامية البحرينية بما يعزز مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة ويواكب التطور السريع الذي يشهده الإعلام بكافة نواحيه وبما يتماشى مع رؤية البحرين 2030. وأكد مدير إدارة الأخبار أن الهيئة ترحب بالخبرات الإعلامية الوطنية من خلال فتح باب التوظيف أمام من يرغب بالعمل الإعلامي في مختلف قطاعاته كمتعاون.

وأوضح أن الهيئة ترغب من خلال هذا التوظيف في إفساح المجال أمام المواطن البحريني الموهوب والمبدع ليساهم بدوره عبر البرامج الإعلامية في تعزيز الهوية الوطنية والموروث الشعبي وإبراز التراث البحريني الأصيل ودعم الترابط الاجتماعي ونشر القيم النبيلة التي دعا إليها المشروع الإصلاحي لجلالة الملك.

وأشار القوتي إلى أن المجال الإعلامي مفتوح أمام كافة المؤهلات المهنية المتخصصة منها العلمية والثقافية والاقتصادية والرياضية والإعلامية واللغوية (الترجمة) وفن الإلقاء والكتابة الصحفية والإخبارية من إعداد وتحرير وصياغة باللغتين العربية والانجليزية وفي تقديم وإعداد البرامج المتنوعة منها النشرات الإخبارية في الإذاعة والتلفزيون باللغتين العربية والإنجليزية وفي تغطية الفعاليات والمناسبات والأحداث من أخبار وتقارير.

وأضاف أن الهدف من استقطاب الكوادر الإعلامية هو لتعزيز العمل الإعلامي في كل من الإدارات، التلفزيون والإذاعة والأخبار ووكالة أنباء البحرين. وقال إن هيئة شؤون الإعلام ستلتقى بطلبات الراغبين في الالتحاق بالمجال الإعلامي كمتعاونين والمتضمنة البيانات الشخصية والمؤهلات العلمية والخبرات العملية وغيرها من المعلومات من خلال البريد الإلكتروني التالي: (training@brtc.gov.bh).

وقال القوتي إن الهيئة ماضية وبتوجيهات ومتابعة مستمرة من رئيس هيئة شؤون الإعلام الشيخ فواز بن محمد آل خليفة في تنفيذ كافة الخطط الاستراتيجية والمشاريع والبرامج الطموحة من أجل الارتقاء بالعمل الإعلامي وتطويره إلى أفضل المستويات لخدمة هذا الوطن العزيز وإبراز الإنجازات والمكتسبات التي تحققت في ظل العهد الزاهر.

العلوي: انتهاء الاستعدادات لحفل تكريم العمال المجددين

وفئة ذوي المشاريع الصغيرة، وفئة المنشآت المتميزة.

وأكد حميدان أن الهدف من إقامة هذه المناسبة سنوياً بتكريم الفئات المذكورة وتحت رعاية الملك هو إظهار أهمية القوى العاملة الوطنية في خدمة الاقتصاد الوطني، وما تكريهما إلا تقدير لجهودها المتميزة، وحتى يكونوا مثلاً للأخرين لبذل المزيد من العطاء والمساهمة في تقدم البحرين ونهضتها.

الجدير بالذكر أن لجنة تكريم العمال المجددين والمتفوقين في منشآت القطاع الأهلي برئاسة وزير العمل تضم في عضويتها ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة، وهم وزارة العمل ممثلة للحكومة، وغرفة تجارة وصناعة البحرين ممثلة لأصحاب الأعمال، والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ممثلاً للعمال، إلى جانب الجهات الرسمية والمعنية الأخرى.



وزير العمل

والعاملين في المهنة التي بدأت العمالة الوطنية الإقبال عليها والتميز فيها، وذوي الاحتياجات الخاصة، وفئة رواد الأعمال المتميزين، وفئة الإداريين المتميزين،

مدينة عيسى - وزارة العمل: صرح وزير العمل مجيد العلوي أن اللجنة العليا للحفل أنهت جميع الاستعدادات الخاصة بتنظيم الوزارة حفل تكريم العمال المجددين والمتفوقين في منشآت القطاع الأهلي (26) الذي يقام برعاية عاهل البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة صباح يوم الأربعاء 29 ديسمبر 2010 بمركز الخليج للمؤتمرات في فندق الخليج.

الوطنية، عمالاً وأصحاب أعمال ورواد عمل، ومساندته لعطاءات العمال والشركات وما حققوه للبحرين من منجزات على طريق البناء والنمو في ظل هذه العهد الزاهر لجلالته وحكومته الرشيدة.

من جانبه أكد وكيل وزارة العمل جميل حميدان أن لجنة التكريم وبمتابعة مستمرة من قبل وزير العمل رئيس اللجنة أنهت كافة الاستعدادات والتضخيرات الخاصة بتنظيم حفل هذا العام، وذكر أن اللجنة التنفيذية للحفل اختارت قوائم المكرمين التي تشمل فئة العمال المجددين الذين يمثلون القطاعات الاقتصادية

وبهذه المناسبة رفع العلوي باسمه ونياية عن أعضاء اللجنة المنظمة للحفل جزيل آيات الشكر والعرفان إلى العاهل على جعل هذه الفعالية السنوية تحت رعاية جلالتهم، واهتمامهم ودعمهم اللامحدودين بتقدير الكوادر الوطنية والمنشآت المتميزة في مجالات العمل المختلفة، لافتاً النظر إلى أن تنظيم هذا الحدث السنوي يأتي بالتزامن مع احتفالات البلاد بمناسبتين عزيزتين علينا جميعاً هما ذكرى جلوس جلالة الملك والعيد الوطني المجيد. وأكد وزير العمل أن رعاية الملك للحفل تؤكد بجلاء تقدير جلالتهم للموارد البشرية

الكهرباء تتعرفّ جديد تقنية العداوات الذكية بألمانيا



بمساهمة في السوق العالمي تقدر بنسبة 36%. وقد ناقش الوفد مع مسؤولي الشركة سبل التعاون المشترك بين هيئة الكهرباء والماء بمملكة البحرين وشركة لانديز جير السويسرية في مجال تكنولوجيا العداوات. وبناء على هذه الزيارة تأمل الهيئة بالاستفادة في وضع الخطط المستقبلية في تطبيق وحدات البرمجة الجديدة التي سوف تبدأ الهيئة بتنفيذها خلال الاعوام المقبلة.

شركة إي بي زيد زيورخ التي تعتبر من أكبر الشركات السويسرية المنتجة للطاقة الصديقة للإنسان، إذ تعتمد هذه الشركة كذلك على نظام SAP منذ أكثر من 20 سنة. واطلع الوفد على تجربة الشركة السويسرية في مجال تطبيق تكنولوجيا SAP. وزار الوفد أيضاً شركة لانديز جير السويسرية التي تعتبر من أكبر الشركات المصنعة للعداوات الالكترونية الذكية

شمال غرب ألمانيا المعروفة باسم ستاتوروك هيرن المتخصصة بتوزيع الكهرباء والماء والغاز في أكثر المدن كثافة سكاناً في أوروبا، إذ إن الشركة تطبق نظام SAP. واطلع وفد هيئة الكهرباء والماء بمملكة البحرين على تجربة الشركة في اعتماد هذا النظام والتحديات التي واجهتها وتجربة الشركة في إدارة رضا المشتركين قبل تطبيق النظام. وخلال زيارته لسويسرا، قام الوفد بزيارة

المنامة - هيئة الكهرباء والماء: عاد إلى البلاد نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية والمالية بهيئة الكهرباء والماء الشيخ نواف بن إبراهيم بن حمد آل خليفة يرافقه مدير إدارة نظم المعلومات أديب المطوع ورئيس العمليات الإدارية بكتب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية والمالية أديب المطوع قادمين من جمهورية ألمانيا الاتحادية وسويسرا، حيث قاموا بزيارة الشركات التي تستخدم برنامج ساب الذي قامت الهيئة بتطبيقه مؤخراً للاستفادة من الخبرات الفنية لتطبيق هذا النظام.

كما أطلع الوفد على البرامج والنظم المتخصصة في مجال تكنولوجيا أنظمة المشتريات والمالية وإدارة المواد وعدادات القراءات الكهربائية المتطورة في كل من ألمانيا وسويسرا، إذ إن هيئة الكهرباء والماء أول مؤسسة كهرباء خليجية تطبق نظام ساب (SAP) المتخصص في الإجراءات الخاصة بالمشتريات والمالية والإدارية منذ عام 2007. ورغبة في الاستفادة القصوى من هذا النظام قام الوفد بزيارة المقر الرئيسي لشركة ساب بمدينة وولدرورف الألمانية، واطلع على آخر ما توصلت إليه الشركة من عمليات والتحديات التي تواجهها، كما اطلع الوفد على مركز شركات ساب في مجال البنية التحتية المتطورة لعدادات القراءات الكهربائية الذكية.

كما زار الوفد شركة توزيع الكهرباء في